الأنباء
الثلاثاء 28 ابريل 2015

المستشار الكويتي

www.kuwaiticonsultant.com
د. عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة

سياسة التعيين والزيادة السنوية والترقية

أي جهة تريد تطبيق نظام توصيف وتقييم الوظائف بالنقاط عليها تغيير سياستها في التوظيف ومنح العلاوة السنوية وترقية الموظفين إلى درجات أعلى إلى سياسة جديدة مرتبطة بنظام كفاءة الأداء، لأن الفلسفة القديمة في التعيين على درجة مالية معتمدة على المؤهل الدراسي فقط تغيرت الى التعيين حسب الوصف الوظيفي يعني ان هنالك اشتراطات بحد أدنى لشغل الوظيفة وهي المؤهل الدراسي والخبرة العملية والمهارات والقدرات المطلوبة في المرشح للوظيفة بالإضافة الى أن الدرجة المالية تم تحديدها لمن يستوفي هذه الاشتراطات حسب نظام تقييم الوظائف بالنقاط. أما الزيادة السنوية أو ما تسمى بالعلاوة السنوية في نظام الخدمة المدنية فهي تمنح حاليا بمبلغ محدد واحد لجميع الموظفين في نفس الدرجة المالية بغض النظر عن تقييم ادائه (مقبول أو جيد أو جيد جدا أو ممتاز) وعلى سبيل المثال خريج الجامعة الكويتي يعين على الدرجة الرابعة وعلاوتها الدورية 10 دنانير فهذه العلاوة سوف تتغير الى ما تسمى بعلاوة الأداء وتتكون من 3 أو 4 مبالغ مختلفة حسب تقييم مستوى أداء الموظف على سبيل المثال ضعيف لا يأخذ شيء والجيد 10 دنانير والجيد جدا 15 دينارا والممتاز 20 دينارا وهنا قد منحت الموظفين الزيادة السنوية على رواتبهم حسب أدائهم وهذه أكثر عدالة اذا طبقت بشكل حيادي ومهني بعيدا عن المحسوبية والشخصانية وممكن تطبيقها من خلال نظام آلي مبرمج بحيث يقوم المسؤول عن تقييم موظفيه بإدخال تقييمه للمرؤوسين ولا تظهر له النتيجة النهائية لأن تقييم الأداء سيمر بمراحل من المسؤول المباشر الى مدير الإدارة الى لجنة التقييم النهائي والنظام الآلي يضع التقييم النهائي للموظف من دون تدخل شخصي لتحقق عدالة في نتيجة تقييم أداء الموظفين.

أما بخصوص الترقية الحالية في نظام الخدمة المدنية فهي تتم اما بوصول الموظف الى نهاية المربوط أو بالاختيار ويمنح الموظف الدرجة المالية التالية لدرجته مباشرة بحيث يستحق الموظف أول مربوط الدرجة الجديدة مع علاوة من علاواتها الدورية وهذا الاجراء والسياسة يتغيران بتطبيق نظام تقييم الوظائف وان الترقية الى الدرجة الأعلى لا تتم بالأقدمية أو بالاختيار ولكن بوجود شاغر وظيفي وتعديل وظيفة الموظف الى وظيفة أعلى وعلية أن يستوفي اشتراطات الحد الأدنى للوظيفة الأعلى وأن تكون بنفس العائلة الوظيفية لأنه من الممكن ان يستمر الموظف في وظيفته لسنوات طويلة بنفس درجته ويزداد راتبه سنويا لأن مدى الدرجة المالية قد يتراوح بين 10 سنوات و15 سنة ليس مثل النظام القديم 5 سنوات.

وبهذا فان نظام توصيف وتقييم الوظائف قد أنصف وكافأ الموظف المجتهد والملتزم وأصبح أكثر عدالة ليشجع بقية الموظفين على بذل مزيد من الجهد والاجتهاد ليتحسن مستوى العمل وينعكس ذلك على أداء الجهاز الحكومي.

الإيرادات التشغيلية ارتفعت 9٪ إلى 4,7 ملايين دينار

1,6 مليون دينار أرباح «سيتي جروب» للربع الأول بنمو 22,6٪

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة سيتي جروب يعقوب الشرهان بأن الشركة حققت أرباحا صافية بنهاية الربع الأول من السنة الحالية بلغت 1,646 مليون دينار بالمقارنة مع أرباح صافية بلغت 1,342 مليون دينار عن نفس الفترة من السنة الماضية محققة ارتفاعا بنسبة 22,6٪ وبلغت ربحية السهم الواحد 14,57 فلسا بنهاية الربع الأول للسنة الحالية مقابل 11,88 فلسا للسهم الواحد بنهاية الربع الأول للسنة الماضية.

يعقوب الشرهان

واضاف ان إيرادات الشركة التشغيلية بلغت بنهاية الربع الأول4,735 ملايين دينار مقابل 4,337 ملايين دينار بنهاية نفس الفترة من السنة الماضية أي بزيادة نسبتها 9٪، أما صافي الربح التشغيلي فقد بلغ 1,702 مليون دينار مقابل 1,419 مليون أي بزيادة نسبتها 19,9٪.

وقد ارتفعت الإيرادات الرئيسية للشركة (العمليات على الخطوط) بنسبة 11٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وزادت عمليات تأجير الباصات بنظام العقود بنسبة 103٪.

في حين انخفضت إيرادات المحطات بنسبة 15٪. وجاءت إيرادات عمليات التخزين لدى الشركة متساوية تقريبا بالمقارنة مع نتائج نفس الفترة من السنة الماضية.

وذكر الشرهان بأن الربع الأول من السنة الحالية قد شهد ارتفاعا في عدد الركاب على متن باصاتنا إذ وصل عدد رحلات الركاب إلى 15,1 مليون رحلة راكب بالمقارنة مع 13,7 مليون رحلة راكب أي بزيادة نسبتها 10٪.

كما أشار الشرهان إلى استمرار الشركة بتطبيق أحدث التحسينات وأفضلها في أدائها مع التركيز على الإنتاجية والكفاءة، وذكر بأن الشركة بصدد إدخال باصات ذات محركات أوروبية Euro III للتقليل من الانبعاثات الكربونية.

كما نوه الشرهان إلى النتائج الجيدة التي كانت وما تزال تحققها الشركة منذ أن بدأت العمل بنظام البطاقة الذكية ونظام التموضع المكاني (GPRS) وتتبع المسارات (VTS) ولا سيما الزيادة في حصة الشركة السوقية وضبط التكاليف بالإضافة إلى زيادة مستوى التحسين في عمليات أسطول الشركة الذي يضم 482 باصا موزعة على الخطوط والعقود.

36 ٪ الحصة السوقية للشركة.. و42 محطة وقود

الخرس: 100 مليون دينار مبيعات «السور» لتسويق الوقود سنوياً

أحمد مغربي

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة السور لتسويق الوقود طلال أحمد الخرس ان حجم المبيعات السنوية للشركة يتخطى حاجز الـ 100 مليون دينار، مشيرا الى ان حصة الشركة التسويقية بلغت 36٪ خلال العام 2014.

واوضح الخرس خلال المؤتمر الصحافي الذي اقامته الشركة أمس للتعريف بأحدث مشاريعها وعمليات التطوير الحاصلة بمحطات الوقود التابعة لها (الفا) ان نسبة هامش الخصم على منتج البنزين تبلغ 12,8٪ وانه تم تثبيت 7 فلوس كنسبة للشركة على ليتر الديزل والكيروسين بصرف النظر عن تغيير سعر التجزئة الذي اقره مجلس الوزراء في شهر يناير الماضي في حين يبلغ ربح الشركة الصافي حوالي 4٪ سنويا «حيث إن مصاريف الشركة التشغيلية مرتفعة».

ولفت الخرس الى انه وبفضل تنفيذ الاستراتيجيات والخطط البيعية والتسويقية لعام 2014 تمكنت الشركة من الاستمرار في تحقيق نتائج إيجابية للسنة السادسة على التوالي من مبيعات الوقود، موضحا ان الشركة لديها حاليا 42 محطة تزود بالوقود بالإضافة الى قطعة ارض جاهزة لبناء محطة جديدة عليها ليصل عدد محطات الشركة الى 43 محطة.

طلال الخرس خلال المؤتمر الصحافي لشركة «السور»

الشركة قامت بتحديث 80٪ من البنى التحتية لمحطاتها

تطوير وبناء المحطات تبلغ تكلفتها بين 200 ألف دينار ونحو 2 مليون دينار

واشار الى انه ومنذ العام 2008 أقرت شركة السور لتسويق الوقود استراتيجية واضحة المعالم لإدارة عملياتها، مشيرا الى انها قامت بعمل دراسة جدوى اقتصادية دقيقة لتطوير وبناء محطات جديدة توفر عددا كبيرا من الخدمات المتكاملة إلى جانب خدمات التزود بالوقود.

ولفت الى ان الشركة عمدت إلى وضع خطة طويلة الأمد لتجديد البنية التحتية وإنجاز المخططات والتصاميم الهندسية للمحطات تحت العلامة التجارية الجديدة (ألفا) التي تم إطلاقها في عام 2009.

وبين ان «السور» دأبت خلال الأعوام الماضية على تنفيذ وإنجاز العديد من المشاريع الإستراتيجية الهادفة لتحديث وتطوير محطات تعبئة الوقود (ألفا) وإضافة خدمات جديدة تساهم في تحقيق رغبة العميل واضعة نصب أعينها رفع مبيعات المنتجات البترولية.

تطوير المحطات

وعن خطتها لتحديث وتطوير المحطات لفت الخرس الى ان الشركة استكملت تنفيذ المشاريع البيئية الخاصة بمحطات الوقود والبدء بتحديث وتطوير وإعادة بناء المحطات بحيث تشمل كل محطة مركز للخدمة السريعة للسيارات ومحطة للغسل الآلي بالإضافة لمبنى سوق مركزي والوجبات السريعة.

واوضح انه تمت زيادة عدد المضخات في بعض المحطات واتخاذ قرار بزيادة الجزر في محطات أخرى لتصبح جميع المنتجات متوافرة لتخدم أكبر عدد من العملاء ذوي السيارات الصغيرة والكبيرة.

واشار الى انه تم الانتهاء من بناء محطة وقود المسايل الجديدة حيث تتضمن كل الخدمات واستكمال أعمال البناء في محطة وقود الجهراء للمرحلة الثانية للإنشاءات بمنطقة التزود بالوقود لمنتج الديزل ومراقبة ومتابعة المخزون عن طريق البث المباشر عبر شبكة الانترنت لضمان توافر المخزون بالكميات المطلوبة في جميع محطات ألفا.

واوضح الخرس ان الشركة قامت بتحديث نحو 80٪ من البنى التحتية لمحطاتها، مشيرا الى ان البنية التحتية تمثل نحو 70٪ من الانشاءات في اي محطة تزود بالوقود «وقد انتهينا من تطوير وتحديث اكثر من 60٪ من المحطات التابعة لنا على ان ينتهي المتبقي خلال 3 سنوات حيث نقوم بتطوير وتحديث حوالي 6 محطات سنويا.

واشار الى ان اعمال التطوير والتحديث والبناء للمحطات تبلغ تكلفتها بين 200 الف دينار ونحو 2 مليون دينار بحسب الاعمال المطلوبة في كل محطة، موضحا ان هناك محطتين متوقف العمل بهما لحين انتهاء الجهات الحكومية من الاشغال الواقعة في المناطق الموجودة بهما وهما محطة واقعة في المنصورية وأخرى في صباح السالم.

وعن الخطط المستقبلية، اشار الخرس الى ان الشركة تستهدف وفقا للخطة الخمسية المعتمدة من قبل شركة البترول الوطنية الكويتية لاستكمال أعمال إعادة البناء والتطوير والتحديث لعدد تسع محطات اخرى.

6 محطات

وقال ان الخطة المستقبلية القريبة تشمل افتتاح 6 محطات غسل آلي للسيارات وتطبيق نظام «تعريف الهوية اللاسلكي» الذي يضمن التزود بالوقود دون الحاجة إلى حمل أوراق نقدية أو بطاقات ائتمانية لتسديد قيمة الوقود وهو الأول من نوعه في هذا المجال على مستوى الكويت بالإضافة الى توعية الموظفين بمعايير السلامة والصحة والبيئة في المحطات والمواقع الاستثمارية.

وأفاد بأن الشركة قامت بتطوير وتبديل نظام الكاميرات الخاص الموجود في المحطات التابعة لها بميزانية تبلغ نحو 700 الف دينار، مشيرا الى انه نظام على اعلى مستوى ويتم التعاون فيه مع الجهات الحكومية المختصة وذلك بهدف توفير الامن والحماية والسلامة للأفراد والمنشآت.

واوضح الخرس أن الشركة طرحت منذ العام 2009 العديد من الخدمات الخاصة ببطاقات تزويد الوقود الذكية التي تسمح للعميل إعادة تعبئتها «اون لاين» بالإضافة إلى خدمات التزود بالبطاقة المدينة.

وذكر انه تمت إضافة خدمة الـ 24 ساعة يوميا منذ عام 2009 لتصبح «السور» هي الشركة الأولى محليا في تطبيق تلك الخدمة والتي لاقت استحسان جميع العملاء، مبينا أن الشركة لديها عقود مع عدد من الشركات مثل مركز خدمة من الدعامية إلى الدعامية وماكدونالدز وصبواي وشركة بقالة وانها وقعت مؤخرا اتفاقية مع مركز سلطان لافتتاح 3 مواقع جديدة في المحطات لم يتم تحديدها بعد.

وقال ان الشركة قامت مؤخرا بتحديث وإنشاء منطقة الديزل في محطة الجهراء بتكلفة 800 ألف دينار نظرا لزيادة الطلب على منتج الديزل والكيروسين في تلك المنطقة نظرا لكثرة الإنشاءات التي تنفذها بعض الجهات الحكومية في المنطقة، ما دعا السور الى اعادة بناء منطقة الديزل «وتم بناء خزانات جديدة وزيادة عدد المضخات».

60٪ انخفاض في مبيعات «الديزل والكيروسين»

حول التداعيات السلبية التي نتجت عن قرار الحكومة في رفع الدعم الحكومي عن منتجي الديزل والكيروسين قال الخرس إن مبيعات الشركة من الديزل والكيروسين انخفضت بنسبة 60٪ منذ بدء تطبيق قرار رفع الدعم في بداية يناير 2015 وذلك لان المنتجات المدعومة من الديزل والكيروسين تسلم من خلال مستودعات شركة البترول الوطنية في الأحمدي وصبحان.

وفي سؤال حول قرار مؤسسة البترول الكويتية بإنشاء 100 محطة وقود جديدة ستنفذها شركة البترول الوطنية ومدى تأثير ذلك الأمر على حجم الحصة السوقية والمنافسة، ذكر الخرس أن الأمر سيؤثر بالطبع على الحصة السوقية والمبيعات السنوية.

وبين أن الشركة نجحت مؤخرا في تطوير وبناء 4 محطات وقود لوزارة الداخلية ومحطة لشركة الخطوط الجوية الكويتية ومحطة وقود لشركة النقل العام الكويتية بالإضافة إلى إنشاء عدد من المحطات للمناطق الحدودية، مؤكدا على أن الشركة بها فريق فني للمشاريع على أعلى المستويات وبتكلفة معقولة مع استخدام احدث الوسائل التكنولوجية في إنشاء وتصاميم محطات الوقود.

«الجمان»: كتلة «المشاريع» تعزز ملكياتها في الشركات المدرجة

قال تقرير اقتصادي صادر عن مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية أن عمليات رفع الملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2015/4/23 تصدرت باقي اتجاهات تلك العمليات بواقع 4 حركات، تلتها عمليات الخفض بمقدار 3 حركات، ثم حركات الخروج من قوائم كبار الملاك بواقع حركتين، وأخيرا، عمليات الدخول في القوائم المذكورة بواقع حركة واحدة فقط، وبذلك يبلغ إجمالي حركة الملكيات خلال الأسبوع المذكور 10 حركات.

وذكر التقرير ان «كفيك» استأنفت تعزيز حصتها في «صلبوخ» لإحكام سيطرتها عليها، وخلال الأسبوع الماضي بمقدار 0,650 نقطة مئوية من 26,030 إلى 26,680٪، كما استأنفت الشركة الأميركية المتحدة للخدمات العقارية رفع حصتها في «مشاريع» بمقدار 0,520 نقطة مئوية من 17,820 إلى 18,340٪، كما استأنفت «مشاريع» ذاتها رفع ملكيتها في «متحدة» بمقدار 0,500 نقطة مئوية من 36,900 إلى 37,400٪، ويبدو أن هناك توجها استراتيجيا من جانب «كتلة المشاريع» نحو تعزيز ملكياتها الرئيسية في الشركات المدرجة ولو بشكل تدريجي ومتقطع أحيانا، وذلك كما تم في «مشاريع» و«متحدة» على النحو المذكور، من ناحية أخرى، رفعت شركة النجوم العقارية ملكيتها في «ع عقارية» بمقدار 0,094 نقطة مئوية من 11,110 إلى 11,204٪.

وفيما يتعلق بعمليات خفض الملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2015/4/23، أوضح التقرير ان شركة جيمبال القابضة واصلت وللأسبوع الثالث على التوالي تخفيض حصتها جذريا في «وطنية دق» بمقدار 5,338 نقطة مئوية من 13,913 إلى 8,575٪، كما تراجعت ملكية «استثمارات» في «بوبيان د ق» بمقدار 0,678 نقطة مئوية من 12,195 إلى 11,517٪، وأيضا انخفضت حصة شركة مجموعة أرزاق البركة القابضة في «المدينة» بمقدار 0,610 نقطة مئوية من 8,310 إلى 7,700٪.

وفيما يتعلق بعمليات الخروج من قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2015/4/23، بين ان شركة السهم الموازي للتجارة العامة والمقاولات خرجت من قائمة كبار ملاك «المدن»، حيث كانت مفصحة عن تملكها ما نسبته 8,511٪ من رأسمالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2015/4/16، كما خرج «بنك بوبيان» من قائمة كبار ملاك «هيتس تلكوم»، وذلك بنسبة 5,300٪ من رأسمالها، أما عملية الدخول الوحيدة في قائمة كبار الملاك خلال الأسبوع الماضي فتمثلت في دخول شركة الإقليم العقارية في قائمة ملاك «منشآت» بنسبة 5,650٪ من رأسمالها.

«المدينة»: تسوية مديونية مقابل أصول عقارية

كشف الرئيس التنفيذي في شركة المدينة للتمويل والاستثمار محمد سعود الداود عن نجاح الشركة في التوصل الى اتفاق نهائي مع بيت التمويل الكويتي (بيتك) لتوقيع عقد تسوية مديونيتها البالغة 26,6 مليون دينار مقابل أصول عقارية.

وقال الداود في بيان صحافي ان المدينة للتمويل والاستثمار أسدلت الستار بهذه الاتفاقية على ملف ديونها المستحقة لبيت التمويل الكويتي الذي يعد أكبر الدائنين للشركة، لافتا الى أنه وبانتهاء تلك التسوية ستكون الشركة قد أنجزت جميع التسويات البنكية، وذلك باستثناء بنك واحد بصدد التفاوض معه على تسوية آخر المبالغ المطلوبة.

وقال الداود إن التسوية التي تمت بين الشركة وبيتك هي نتاج وباكورة جهود كبيرة وجلسات مفاوضات مكثفة نجحت فيها الشركة في الوصول إلى أفضل اتفاقية لتحقيق أكبر عائد متوقع للمساهمين والتخلص من الجزء الأكبر من ديون الشركة.

محمد الداود

الداود: باق تسوية قروض مع أحد البنوك

وأضاف أن عملية التسوية التي تمت في الآونة الأخيرة هي النتيجة الطبيعية والمنطقية لعملية إعادة الهيكلة التي قامت بها الشركة خلال الفترة القليلة الماضية التي ارتكزت على تغيير فلسفة الإدارة داخليا وخارجيا.

وصرح الداود بأن عملية التسوية الأخيرة لا يمكن التعامل معها فقط على أنها عملية تسوية مالية ولكنها تعتبر الحلقة الأخيرة في عملية إعادة الهيكلة الحقيقية لشركة المدينة للتمويل والاستثمار والتي تمت بنجاح.

وأضاف على سبيل المثال قمنا بسداد 136 مليون دينار تمثل 90٪ تقريبا من إجمالي ديون الشركة وماضون بخطى ثابتة نحو تسوية باقي الديون والمتعلقات وبنهاية العام ستكون ميزانية المدينة خالية من الديون تماما أي إننا وفى ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الطاحنة قمنا بسداد ما يزيد على 136 مليون دينار بالإضافة الى انخفاض الوكالات الدائنة من 115,2 مليون دينار بنهاية 2007 الى 5 ملايين دينار فقط حاليا.

مبادرات الشركة

وقال: «على الرغم من الظروف السيئة التي ألمت بالسوق بصورة عامة منذ الأزمة الاقتصادية فقد استطعنا الحفاظ على أصول الشركة من بعض الطامعين، لقد واجهنا مشكلاتنا واقتحمناها برؤى جديدة وتخطيط علمي وعملي أسهم في إيجاد حلول واقعية شرعنا في تنفيذها بدعم من مجلس الإدارة بما يراعى حقوق المساهمين لأقصى درجة».

وأكد الداود إن نتاج العمل السابق يدحض كل الافتراءات والإشاعات التي روجت عن المدينة خلال الفترات السابقة إما من جاهل لا يعلم أو مغرض يهدف لإسقاط الشركة وطامع بها.

وبين أن دخول الشركة مع بنوك تجارية في عمليات مفاوضات تسوية يدعم قوة الأصول التي تمتلكها المدينة وتوصلنا الى اتفاقيات مع جميع الأطراف البنكية الدائنة تقريبا يعد رسالة أخرى من دائنينا على تلك الأطراف بالابتعاد عن ترويج الشائعات.

وأضاف أنه على الرغم من المشكلات الجمة التي واجهناها خلال المرحلة الماضية إلا أن البنية الأساسية للشركة لاتزال حاضرة وسنؤسس عليها خلال المرحلة المقبلة فعلى سبيل المثال فإن صندوق الهند الذي تديره الشركة لايزال يعتبر من أفضل الصناديق الاستثمارية بالكويت على أساس القيمة أو العائد والتوزيعات بالإضافة الى قطاع إدارة الأصول وبحوث السوق الذي نعول عليهما كثيرا في المرحلة القادمة، كما أن لدينا حاليا بعض المشروعات التي تخضع لعملية المفاضلة خلال المرحلة النهائية الفترة القليلة القادمة، إن ما اكتسبناه من خبرات خلال المرحلة السابقة سيكون عنصرا فاعلا في نموذج الأعمال الجديد وستنعكس الرؤى الجديدة والخطط المستقبلية على المساهمين قريبا بإذن الله.

وأثنى الداود على الأطراف الدائنة التي جرت معها المفاوضات خلال العام الماضي وقال لقد لمسنا روحا من التعاون الإيجابي والبناء من جميع الأطراف الدائنة التي دخلنا معها في تفاوضات بهدف الوصول الى حلول منطقية وواقعية لمساهمينا ومساهميهم دون تعنت أو إجحاف، وإننا نثمن تلك الروح الإيجابية في التعاون والتي تؤسس لعلاقة جديدة بأسس فاعله في المستقبل.